



الأسواق النفطية

السنة ٤٩ - العدد (١-٢)
يناير - فبراير ٢٠٢٣

أسواق النفط العالمية بعد مرور عام على الأزمة الروسية الأوكرانية





المحتويات

غلاف العدد



في هذا العدد

- 6 أنشطة المنظمة
- 12 أخبار الدول الأعضاء
- 24 الشركات العربية المنبثقة
- 26 التطورات البترولية
- 31 ملحق الجداول

تصدر النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - إدارة الإعلام والمكتبة

(ISSN 1018-595X)

الاشتراك السنوي (11 عدداً)

ويشمل أجور البريد

الدول العربية

للأفراد: 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالدولار
للمؤسسات: 15 ديناراً كويتياً أو ما يعادلها بالدولار

الدول الأجنبية

للأفراد: 40 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات: 60 دولاراً أمريكياً

توجه طلبات الاشتراك إلى:

قسم التوزيع - إدارة الإعلام والمكتبة،
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب. 20501 الصفاة، الكويت 13066 - دولة الكويت
هاتف: 24959724 (+965)
فاكس: 24959755 (+965)

البريد الإلكتروني:

mail@oapcorg.org

موقع المنظمة:

www.oapcorg.org

@OAPEC1 OAPEC1

f OAPEC Oapc Oapc

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر
أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك). ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقراً لها.



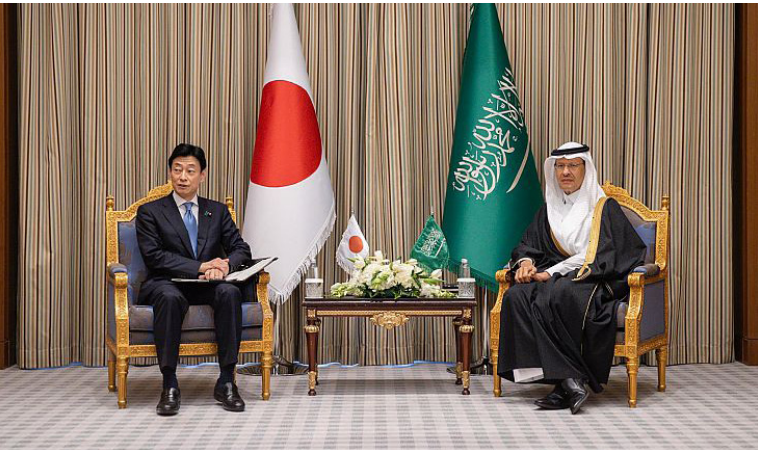
تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

وقد انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، وانضم إليها في عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (جمدت عضويتها في عام 1986) وتجزيت الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة.



6

مشاركة الأمانة العامة في مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للنفط والغاز والعلوم الجيولوجية



18

الاجتماع الأول للحوار الوزاري السعودي الياباني للطاقة



الكعبي: يجب أن نكون واقعيين وعادلين في سعيينا للانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون

12

أجهزة المنظمة

الشركات المنبثقة:

تمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هي:

- **مجلس الوزراء:** هو السلطة العليا التي تحدد سياسات المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسير عليها.
- **المكتب التنفيذي:** يتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويقوم برفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس، وينظر في الميزانية السنوية ويرفعها للمجلس الوزاري، كما يقر نظام موظفي الأمانة العامة، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعاً.
- **الأمانة العامة:** تضطلع بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة، وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام. ويعين الأمين العام بقرار من المجلس الوزاري للمنظمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة، وهو الممثل القانوني لها، وهو مسؤول عن مباشرة واجبات منصبه أمام المجلس. ويقوم الأمين العام بإدارة الأمانة العامة وتوجيهها، والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها، وتنفيذ ما يعهد به المجلس إليه من مهام. يمارس الأمين العام وكافة موظفي الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء. يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء بكافة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.
- **الهيئة القضائية:** تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ 9 مايو 1978 ودخل حيز النفاذ في 20 أبريل 1980. وللهيئة اختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي.

انبثقت عن المنظمة المشروعات المشتركة التالية: الشركة العربية البحرية لنقل البترول في عام 1972 ومقرها مدينة الكويت في دولة الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) في عام 1973، ومقرها مملكة البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب) في عام 1974 ومقرها مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، والشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975 ومقرها مدينة طرابلس في دولة ليبيا.

أسواق النفط العالمية بعد مرور عام على الأزمة الروسية الأوكرانية



بقلم المهندس : جمال عيسى اللوغاني
الأمين العام لمنظمة أوابك

وتشديد السياسة النقدية من خلال رفع معدلات الفائدة من قبل البنوك المركزية حول العالم، وقيود احتواء فيروس كورونا في الصين، شهدت أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام تراجعاً في مستوياتها لتستقر عند مستوى 79.7 دولار للبرميل.

ومن التداعيات الأخرى للأزمة الروسية الأوكرانية، إجبار ناقلات النفط الخام على قطع مسافات أطول للوصول إلى مشترين النفط الخام الروسي الأمر الذي حدّ من توافر الناقلات وتسبب في ارتفاع أسعار الشحن. كما أدت الأزمة إلى حدوث تحولاً هائلاً في تدفقات تجارة النفط العالمية وعلاقات تجارة النفط الدولية خلال فترة زمنية قصيرة جداً، مع ظهور سوق موازي للناقلات.

وعلى وقع تلك المعطيات، أصبحت الهواجس المتعلقة بأمن الطاقة للدول الأوروبية بشكل خاص والقدرة على تحمل تكاليفها المرتفعة هي المحركات الرئيسية لسياسة الطاقة في تلك الدول وعلى المستوى العالمي أيضاً. وفي إطار سعيها نحو تحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية العالمية في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، لم تقف مجموعة دول أوبك+، وعلى رأسها الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك، مكتوفة الأيدي حيال هذه التطورات حيث قامت ببذل جهوداً حثيثة في هذا الشأن. والأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» وهي تتابع عن كثب التطورات التي تشهدها السوق النفطية العالمية لما لها من انعكاسات على عائدات دولها الأعضاء التي تُعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملات الأجنبية، فإنها تشدد على أهمية وفعالية النهج المتبع من قبل مجموعة أوبك+ والمتمثل في اتخاذ إجراءات استباقية تحسباً لأي مستجدات طارئة قد تشهدها السوق النفطية وهي إشارة طمأنة واضحة من دول المجموعة للسوق النفطية، كما تؤكد الأمانة العامة على أن ما اتخذته دول المجموعة من قرارات، وعلى رأسها قرار خفض الإنتاج بمقدار 2 مليون ب/ي، كان لها انعكاساً واضحاً على استقرار السوق النفطية وتوازنها وهو الهدف الذي تسعى دول المجموعة إلى تحقيقه.

بعد إنقضاء عام على الأزمة الروسية الأوكرانية، اكتتفت أسواق النفط العالمية حالة من عدم اليقين التي انعكست بدورها على آفاقها المستقبلية. فالعقوبات المفروضة على روسيا جعلت أوروبا أكثر اعتماداً على دول الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص الدول الأعضاء في المنظمة، والولايات المتحدة الأمريكية لتوفير احتياجاتها من الطاقة.

ساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية بشكل نسبي في تراجع معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2022 مقارنة بالعام السابق ليظل دون مستوياته المسجلة قبل جائحة فيروس كورونا، حيث تأثر الطلب سلباً بعدد من العوامل منها ارتفاع أسعار النفط، وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، والقيود المرتبطة بسياسة Zero - Covid في الصين.

وكان تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الإمدادات في عام 2022 أقل بكثير مما كان متوقعاً في بداية الأزمة، حيث أثبت إنتاج النفط الروسي مرونته وتعافيه بشكل سريع، بفضل نجاح شركات النفط الروسية في إيجاد مشترين جدد لصادراتها النفطية. وعلى الرغم من أن غالبية التوقعات تشير إلى انخفاض إنتاج النفط الروسي في عام 2023، إلا أن هذا الانخفاض قد يكون أقل من المتوقع، في ظل استمرار تدفق الصادرات النفطية الروسية إلى الوجهة الآسيوية.

كما أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع مخزون النفط العابر للموانئ في ظل تغيير مسار التدفقات التجارية، ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام مخزونات النفط الاستراتيجية كأداة لإدارة السوق النفطية، من خلال عمليات السحب التي أجرتها من تلك المخزونات بالتعاون مع باقي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولم تكن أسعار النفط الخام بمنأى عن تداعيات الأزمة الروسية، فقد شهدت تقلبات حادة في مستوياتها، فخلال شهر مارس 2022، اقتربت أسعار عقود خام برنت من حاجز 140 دولار/برميل، وتخطت أسعار عقود خام غرب تكساس عتبة 130 دولار/برميل، وهي أعلى مستويات مسجلة لها منذ شهر يوليو 2008. وتزامناً مع التوقعات المتعلقة بحدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي،

مشاركة الأمانة العامة في مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للنفط والغاز والعلوم الجيولوجية



شاركت الأمانة العامة لمنظمة أوابك في مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للنفط والغاز والعلوم الجيولوجية (ميوس وجيو)، الذي عقد برعاية سامية من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، وقام بافتتاحه معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء.

فرصة مهمة تؤكد ما يلقيه قطاع النفط والغاز من رعاية واهتمام، بوصفه أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة في إطار تحقيق أهداف المسيرة التنموية الشاملة. كما يعد المؤتمر فرصة لتبادل المعلومات والخبرات، والاطلاع على أحدث الدراسات والتجارب الناجحة في برامج التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز، وإيجاد الحلول المناسبة الرامية إلى تحقيق المنفعة التجارية، واستعراض أحدث وسائل ومعدات وسبل تطوير الصناعة بهدف تحسين الكفاءة والإنتاجية.

يعقد المؤتمر في مملكة البحرين كل عامين منذ عام 1979، ويقام هذا العام تحت شعار «حقائق اليوم.. طاقة الغد». شارك في المؤتمر أكثر من 15 ألفاً مشارك من كبار المسؤولين والمهندسين والمتخصصين والأكاديميين لمناقشة التحديات الراهنة التي تواجه صناعة النفط والغاز، وإيجاد الحلول المناسبة لتحقيق تنمية الطاقة المستدامة.

وقد أشار معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، بأن هذا المؤتمر يمثل



البشري. وأشار معاليه إلى أن دول العالم تواجه اليوم تحديات مناخية تتطلب تعاوناً جاداً لتحقيق المبادرات البيئية الرامية إلى خفض انبعاثات الكربون، وتبني تقنية احتجاز ثاني أكسيد الكربون، وإعادة استخدامه وتدويره؛ كما أكد على حرص مملكة البحرين على تنفيذ تلك المبادرات من خلال المتابعة المستمرة مع مختلف الجهات الإقليمية والعالمية؛ لضمان التنفيذ طبقاً للمواصفات والقوانين المتفق عليها.

هذا وشارك في المعرض المصاحب للمؤتمر، الذي تضمن عرض أحدث ما توصلت إليه التقنيات الحديثة في قطاع صناعة النفط والغاز، بالإضافة إلى التجارب والخبرات التي ساهمت في تنمية المشاريع النفطية بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة، أكثر من 200 شركة عارضة من مختلف الشركات النفطية العالمية كشركة أرامكو السعودية، ومؤسسة البترول الكويتية، وشركة أدنوك، وشركة شيفرون، وشركة شل، وشركة هالبرتون، وشركة إكسون موبيل، وشركة اينى الإيطالية، وغيرها من الشركات الأخرى.

من جهته أكد معالي الدكتور محمد بن مبارك بن دينه، وزير النفط والبيئة المبعوث الخاص لشؤون المناخ في مملكة البحرين، على أن مشاركة العديد من الاختصاصيين في قطاع النفط والغاز والصناعة النفطية في هذا الحدث العالمي سيسهم في تدارس التحديات التي تواجه صناعة النفط خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أهمية الموضوعات التي ستعرض في المؤتمر لتعزيز المعرفة والتنمية وتبادل المعلومات والتجارب والخبرات والمشاركة في بناء القدرات، وصقل مهارات العناصر

أوابك تشارك في لجنة التفاوض الحكومية الدولية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP بشأن معاهدة الحد من التلوث بالنفايات البلاستيكية

البلاستيكية، مع إمكانية إضافة منتجات بتروكيماوية أخرى على المدى الطويل.

ونظراً لأهمية مشكلة النفايات البلاستيكية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد أكدت الأمانة العامة في تقريرها المرفوع على الموقع الإلكتروني للجنة التفاوض الدولية بتاريخ 11 يناير 2023، على ضرورة إقرار التشريعات والقوانين، وتحديد الأهداف الخاصة بالتعامل مع النفايات البلاستيكية والتخلص الآمن منها، ضمن مفهوم الاقتصاد التدويري والاستدامة في الدول على حسب ظروف كل دولة، مع المحافظة على مصالح الدول المنتجة للبلاستيك، وضرورة تشجيع الاستثمار والتوسع في تطوير مشاريع إعادة تدوير النفايات البلاستيكية واستخدامها كوقود في محطات توليد الكهرباء والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مع مراعاة الاشتراطات البيئية الملزمة في هذا الشأن، والبحث عن حلول مبتكرة للاستفادة من النفايات البلاستيكية في مصافي التكرير ومجمعات البتروكيماويات، وضرورة وضع الإستراتيجيات وخطط العمل التي تساهم في تصميم منتجات بلاستيكية متنوعة بديلة تتوافق مع التوجهات المستقبلية من حيث إعادة الاستخدام، أو إعادة التدوير.

شاركت الأمانة العامة لمنظمة أوابك في طرح رؤيتها للحد من النفايات البلاستيكية، وذلك من خلال لجنة التفاوض الدولية الحكومية INC، والتي تم تشكيلها بناءً على قرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فبراير من عام 2022، حيث وجهت اللجنة دعوتها لكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات، والمراقبين، وأعضاء اللجنة للتحضير للجولة الثانية من المفاوضات والمقرر عقدها في 22 مايو 2023، في باريس، من خلال تقديم تقارير لعدد من المقترحات والإجراءات لنشرها على الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة، ولمناقشة تضمينها ضمن المعاهدة الدولية الملزمة لإنهاء التلوث بالنفايات البلاستيكية، والمقرر الانتهاء من إعدادها بحلول عام 2024.

يذكر أن لجنة التفاوض الحكومية الدولية أنهت الجولة الأولى من المفاوضات بشأن المعاهدة، في 2 ديسمبر 2022، في مدينة «بونتا دل إستي»، في أوروغواي، وذلك لمناقشة القضايا المتعلقة بالأهداف والجهود المبذولة من قبل الدول المشاركة في اللجنة. وتسعى اللجنة إلى تضمين المعاهدة عدد من الإجراءات الإلزامية، بما في ذلك فرض قيود على إنتاج البلاستيك، وذلك لمواجهة المشكلات التي تواجه العالم نتيجة التلوث بالنفايات



مشاركة الأمانة العامة في فعاليات منتدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للطاقة والاستدامة في مملكة البحرين



شاركت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» في فعاليات منتدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للطاقة والاستدامة، المنعقد خلال الفترة من 22-24 يناير 2023 في المنامة، مملكة البحرين، برعاية معالي الدكتور محمد مبارك بن دينه، تحت شعار «نزع الكربون في صناعة التكرير والبتروكيماويات»، بحضور أكثر من 400 مشارك من

مختلف دول العالم، والعديد من شركات النفط العربية والعالمية. وقد تناول المنتدى العديد من المحاور من أهمها: تطورات أسواق الطاقة وعلاقتها بالحاجة إلى ابتكار تقنيات جديدة لمستقبل خال من الكربون، ودور تطبيق إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة في خارطة طريق نزع الكربون للمنشآت الصناعية، ومستقبل مصافي تكرير النفط في ضوء التحول إلى الطاقات المتجددة، ومكانة الهيدروجين الأخضر والوقود الحيوي في مزيج الطاقة المستقبلي.

مشاركة الأمانة العامة في الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري للدول الآسيوية في الهند



شاركت الامانة العامة لمنظمة أوابك في الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري للدول الآسيوية التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق 7 فبراير 2023 ضمن فعاليات أسبوع الهند للطاقة في مدينة بنغالورو الهندية تحت شعار «نحو مسارات مستقرة وأمنة للطاقة: أمن وعدالة الطاقة، النمو والابتكار». تم خلال الاجتماع التطرق الى العديد من القضايا من ضمنها أمن الطاقة والتحول العادل للطاقة النظيفة.

وقد حضر الجلسة الافتتاحية معالي الدكتور سلطان الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والمبعوث الخاص لتغير المناخ ورئيس مؤتمر قمة المناخ COP28 دولة الامارات العربية المتحدة الذي أكد على أهمية التوازن بين دعم النمو الاقتصادي وتوفير إمدادات طاقة مستدامة للعالم من ناحية، والعمل المناخي وخفض الانبعاثات من الناحية الأخرى. مشيراً إلى أن العالم لا يزال بحاجة إلى المواد الهيدروكربونية، وسيظل مضطراً إلى الاعتماد عليها خلال عملية الانتقال من نظام الطاقة الحالي إلى منظومة الطاقة الجديدة.

كما حضر الجلسة الافتتاحية معالي وزير البترول والغاز الطبيعي في الهند الذي أكد على أن النمو الاقتصادي المقترن بالتوسع الحضري والتصنيع وتحسين الوصول إلى الطاقة ومستويات المعيشة سيؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة لغالبية الاقتصادات الآسيوية الناشئة بنسبة تزيد عن 3 في المائة بين عامي 2021 و2030. من جهته أشار الأمين العام لمندوبى الطاقة الدولي إلى أهمية قضية أمن الطاقة والتحول العادل للطاقة النظيفة. مثل الأمانة العامة في هذا الاجتماع السيد عبدالفتاح دندي مدير الادارة الاقتصادية والمشرف على ادارة الاعلام والمكتبة.

OAPEC
ORGANIZATION OF ARAB
PETROLEUM EXPORTING
COUNTRIES



أوابك
منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول

تابعونا على حسابات المنظمة بمواقع التواصل الاجتماعي
FOLLOW US ON OUR SOCIAL MEDIA ACCOUNTS



www.oapecorg.org

الكعبي: يجب أن نكون واقعيين وعادلين في سعيينا للانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون



قال معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، إنه ليس بإمكان العالم أن يحل مشاكله البيئية وأسباب تغير المناخ بدون أن يكون واقعياً حول طريقة الحل.

جاءت تصريحات معاليه خلال مشاركته في جلسة حوارية افتتاحية في منتدى الطاقة العالمي الذي انعقد

في أبوظبي خلال الفترة من 14-15 يناير 2023، والذي شارك فيها أيضاً معالي السيد سهيل محمد المزروعى، وزير الطاقة والبنية التحتية بدولة الإمارات العربية المتحدة. وسلط الكعبي الضوء على بعض التحديات التي تواجه أسواق الطاقة واستقرار أسعارها، والتي تشمل التوترات والاضطرابات الجيوسياسية، وقلة الاستثمار في مصادر جديدة للطاقة، وتمويل الاستثمارات التي ستساعد في تحقيق الطموحات البيئية، مضيفاً أن الخطط والوعود غير القابلة للتحقيق لن تساعدنا بتحقيق أي نجاح. وأكد سعادته أنه، حتى هذه اللحظة، لم تتمكن الطموحات العالمية لصافي انبعاثات صفيرية بوضع خطة فعلية تتجاوز توقعات تحديد تاريخ معين لتنفيذها.

وحث معاليه على ضرورة تحقيق العدالة فيما يتعلق بالاستثمارات في النفط والغاز، قائلاً إنه ليس من العدل أن يطالب البعض في الغرب الدول الأفريقية بعدم الاستثمار في النفط والغاز وأن تكون على مسار أخضر فقط في الوقت الذي هو مهم لاقتصاداتها الوطنية، وللنمو والازدهار، وكذلك للحلول والمنتجات اليومية القائمة على النفط التي يحتاجونها والتي لا تستطيع الطاقة المتجددة إنتاجها أو تصنيعها.

كما أكد الكعبي على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة ضد حرق الفحم، وقال: "يتم توليد 30٪ من الكهرباء في العالم عن طريق حرق الفحم، والذي يتم استخدامه اليوم بأرقام قياسية من قبل نفس البلدان التي كانت تدعو لوقف حرق الفحم. وبالرغم من ذلك، فنحن نسمع أصوات تهجم صناعة النفط والغاز ولكن ليس الفحم الذي هو أكبر ملوث على هذا الكوكب." وفي معرض حديثه عن مستقبل النفط والغاز وتأثير تقلب الأسواق، قال معالي الوزير الكعبي: "العرض

والطلب هما عاملان أساسيان في تحديد الأسعار. وقد شهدنا في العام الماضي ارتفاعات في أسعار الطاقة بدأت قبل الأزمة الأوكرانية بوقت طويل. وكان من الواضح أن هذا يعود إلى نقص العرض تسببت به نقص الاستثمارات التي تراجعت نتيجة للاندفاع نحو التحول الأخضر بدون خطة واقعية لانتقال فعال إلى طاقة منخفضة الكربون. أما بالنسبة لعام 2023، فقد بدأ بتراجع ملحوظ في الأسعار مدعوماً بشتاء دافئ في أوروبا. لكن التحدي قد يظهر عندما يحين الوقت لإعادة التزويد وتجديد سعاتهم التخزينية. أضف إلى ذلك أنه لن تكون هناك أي كميات غاز جديدة في الأسواق لمدة 2-4 سنوات قادمة، مما قد يتسبب بتقلبات مستقبلية."

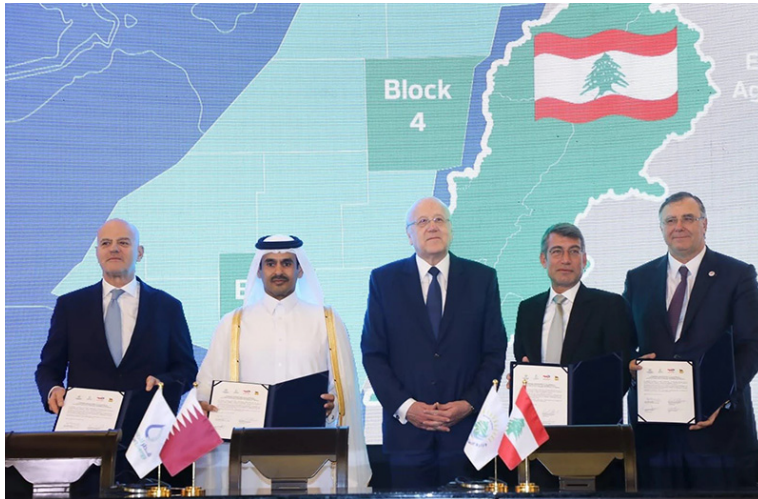
وقدّم معاليه لمحة عامة عن جهود دولة قطر للمساعدة على تلبية الطلب العالمي قائلاً: "نحن نتج اليوم 77 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال سنضيف إليها 65 مليوناً أخرى من مشاريع جديدة لإنتاج الغاز. وستستمر جهودنا في توفير المزيد من كميات الغاز لمساعدة البشرية في تلبية احتياجاتها من الطاقة، خاصة عندما نعلم أن هناك مليار شخص محرومون اليوم من الكهرباء الأساسية التي تتمتع بها جميعاً."

واختتم الوزير الكعبي تصريحاته بدعوة الحكومات والمشرعين إلى تشجيع المزيد من الاستثمار في الغاز الطبيعي بهدف تشجيع وتعزيز تطوير مصادر الإمدادات المستقبلية.

يذكر أن معهد مجلس الأطلسي ينظم منتدى الطاقة العالمي سنوياً لفتح المجال أمام كبار صناع القرار في مجالات الطاقة والسياسة الخارجية في العالم لوضع أجندة الطاقة العالمية للعام المقبل ولدراسة التداعيات الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية على المدى الطويل لنظام طاقة متغير.



قطر للطاقة تستحوذ على 30 % من حقوق الاستكشاف في منطقتين بحريتين في المياه اللبنانية



وقعت قطر للطاقة اتفاقيات مع الحكومة اللبنانية وكل من شركتي توتال إنرجيز الفرنسية وإيني الإيطالية لتصبح شريكاً في حقوق الاستكشاف في منطقتين بحريتين قبالة سواحل الجمهورية اللبنانية.

وبموجب الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها اليوم في العاصمة اللبنانية بيروت، ستستحوذ قطر للطاقة على حصة تبلغ 30% في المنطقتين 4 و9، وهو ما يمثل أول نشاط استكشافي لقطر للطاقة في لبنان. وستكون حصة توتال إنرجيز (المشغل) وإيني 35% لكل منهما.

وقع الاتفاقية كل من معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر

للطاقة، ومعالي الدكتور وليد فياض، وزير الطاقة والمياه في لبنان، والسيد باتريك بويانيه، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجيز، والسيد كلاوديو ديسكالزي، الرئيس التنفيذي لشركة إيني.

وفي معرض تعليقه بمناسبة التوقيع، قال معالي الوزير الكعبي: "يمنحنا هذا الاتفاق المهم فرصة لدعم التنمية الاقتصادية في لبنان خلال هذا المنعطف الحرج. وأود هنا أن أؤكد لأخوتنا في لبنان أنه وبتوجيهات حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، فإن دولة قطر موجودة دائماً لدعم مستقبل أفضل للبنان وشعبه."

كما قدم معاليه الشكر للحكومة اللبنانية ولوزارة الطاقة والمياه على دعمهما قائلاً: "يسرني أن أستغل هذه الفرصة لأقدم شكري الجزيل للحكومة اللبنانية ممثلة بمعالي الدكتور وليد فياض، وزير الطاقة والمياه، وفريق العمل بالوزارة وبهيئة إدارة قطاع البترول

على الدعم والتعاون الثمينين للوصول إلى هذه الاتفاقيات. واختتم الوزير تصريحه قائلاً: "كل الشكر لشريكينا السيد باتريك بويانيه والسيد كلاوديو ديسكالزي ولفرق العمل في توتال إنرجيز وإيني وقطر للطاقة. نحن سعيون بالعمل مع توتال إنرجيز وإيني، اللتين نتشارك معهما بتاريخ طويل من التعاون، وتتمتعان بفهم عميق للمنطقة وسجل حافل في مجال الاستكشاف. نتطلع إلى بدء العمل في هذه المناطق الواعدة، آمليين أن تتكثل هذه الجهود بالنجاح بمشيئة الله تعالى لما فيه مصلحة لبنان الحبيب وشعبه الشقيق."

يذكر أن المنطقة رقم 9 تقع على مسافة تبلغ حوالي 80 كيلومتر قبالة السواحل الجنوبية للبنان بمساحة إجمالية تبلغ 1,749 كيلومتراً مربعاً وفي مياه يبلغ عمقها حوالي 1,700 متر، بينما تبلغ مساحة المنطقة 4 حوالي 1,911 كيلومتراً مربعاً وتقع في مياه يبلغ عمقها حوالي 1,500 متر.

انطلاق أعمال منتدى الطاقة العالمي في أبوظبي.. ودعم العمل المناخي يتصدر النقاشات



انطلقت في 14 يناير 2023 في أبوظبي أعمال الدورة السنوية السابعة لمنتدى الطاقة العالمي الذي ينظمه المجلس الأطلسي ضمن فعاليات أسبوع أبوظبي للاستدامة بمشاركة قيادات الطاقة الأكثر تأثيراً على مستوى العالم لصياغة أجندة الطاقة العالمية للعام المقبل ومشهد تحول الطاقة العالمي .

ويحظى المنتدى هذا العام بأهمية خاصة حيث تشغل القضايا الحرجة المتعلقة باستراتيجيات المناخ والطاقة صدارة الاهتمام خلال الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28" والذي تستضيفه دولة الإمارات العربية نهاية العام الجاري.

ويركز منتدى الطاقة العالمي 2023 بشكل خاص على تحديثات إدارة أولويات أمن الطاقة والجهود المبذولة للتخلص من الانبعاثات الكربونية ودعم جهود العمل من أجل المناخ وتعهّدات الدول بشأن الوصول إلى "صافي الصفر" في الانبعاثات الكربونية.

حضر الجلسة الافتتاحية معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بدولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مؤتمر الأطراف «COP28»، ومعالي السيد سهيل بن محمد فرج فارس المزروعى وزير الطاقة والبنية التحتية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وجون كيري المبعوث الرئاسي الخاص لشؤون المناخ ووزير الخارجية الأمريكي السابق، ومعالي المهندس سعد بن شريدة الكعبي وزير الطاقة بدولة قطر والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة، ومعالي عويضة مرشد المرر رئيس دائرة الطاقة في أبوظبي، و فريدريك كيمب الرئيس والمدير التنفيذي للمجلس الأطلسي، وعدد من المسؤولين وقادة قطاع الطاقة والمناخ حول العالم.

وركز المشاركون في المنتدى على القضايا الحرجة المتعلقة باستراتيجيات المناخ والطاقة خاصة مع استعدادات الإمارات لاستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28" بنهاية العام الجاري كما ناقش المشاركون أهم تحديات إدارة أولويات أمن الطاقة والجهود المبذولة للتخلص من الانبعاثات الكربونية، في ظل تأثيرات الاضطرابات الجيوسياسية العالمية على خطط تحول الطاقة .

من جانبه قال فريدريك كيمب الرئيس والمدير التنفيذي للمجلس الأطلسي إن العام الجاري 2023 يشهد استمرار التغييرات

التحولية والعمل الدولي المشترك من أجل انتقال مستدام للطاقة وذلك مع استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأطراف COP28 بنهاية العام.

وأشار كيمب إلى أنه في خضم الاضطرابات الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية يجب أن نتوخى الحذر لتجنب الاختيار الخاطئ بين الطاقة الآمنة والميسورة التكلفة والانتقال المستدام نظراً لكون أزمة الطاقة الجيوسياسية الحالية تجبرنا على التفكير بجدية في حوار الطاقة وفي مسارات الوصول إلى صافي الصفر. وقال إننا نتطلع جميعاً إلى فرصة دولة الإمارات خلال استضافتها مؤتمر الأطراف COP28 لتقديم هذه الأفكار حول انتقال شامل وموثوق للطاقة والذي سيكون في قلب مساعي المجتمع العالمي لمواجهة تحديات التغير المناخ بشكل واقعي وفعال.

وهناً كيمب خلال كلمته معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر على تعيينه رئيساً لمؤتمر الأطراف «COP28» كونه الأكثر استعداداً وتجهيزاً لتولي هذه المهمة في ظل الحاجة إلى قادة لديهم القدرة والرؤية والطموح والمهارة لبناء نظام الطاقة منخفض الانبعاثات للمستقبل وهو أمر ضروري لإنقاذ الكوكب.

جدير بالذكر أن انعقاد منتدى الطاقة العالمي يأتي الآن في أكثر الأوقات ملائمة لإطلاق حوار صريح حول أفضل السبل المتاحة للوصول إلى مستقبل خالٍ من الانبعاثات الكربونية بالتزامن مع الجهود المبذولة حول العالم للحد من تداعيات الأزمات الجيوسياسية والمسااعي الهادفة لتجنب أزمة مالية عالمية.

ويعتمد منتدى الطاقة العالمي 2023 على زخم المشاركة الناجحة التي شهدتها دورته السابقة؛ حيث يشهد هذا العام لقاءات تواصل وحلقات نقاش وورش للعمل.

مؤتمر التعدين الدولي 2023



انطلقت في الرياض النسخة الثانية من مؤتمر التعدين الدولي في 10 يناير 2023، واستمر على مدى ثلاثة أيام في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض في المملكة العربية السعودية، وتحمل هذه النسخة من المؤتمر شعار "نحو إنشاء سلاسل توريد معدنية موثوقة ومرنة في أفريقيا وغرب ووسط آسيا".

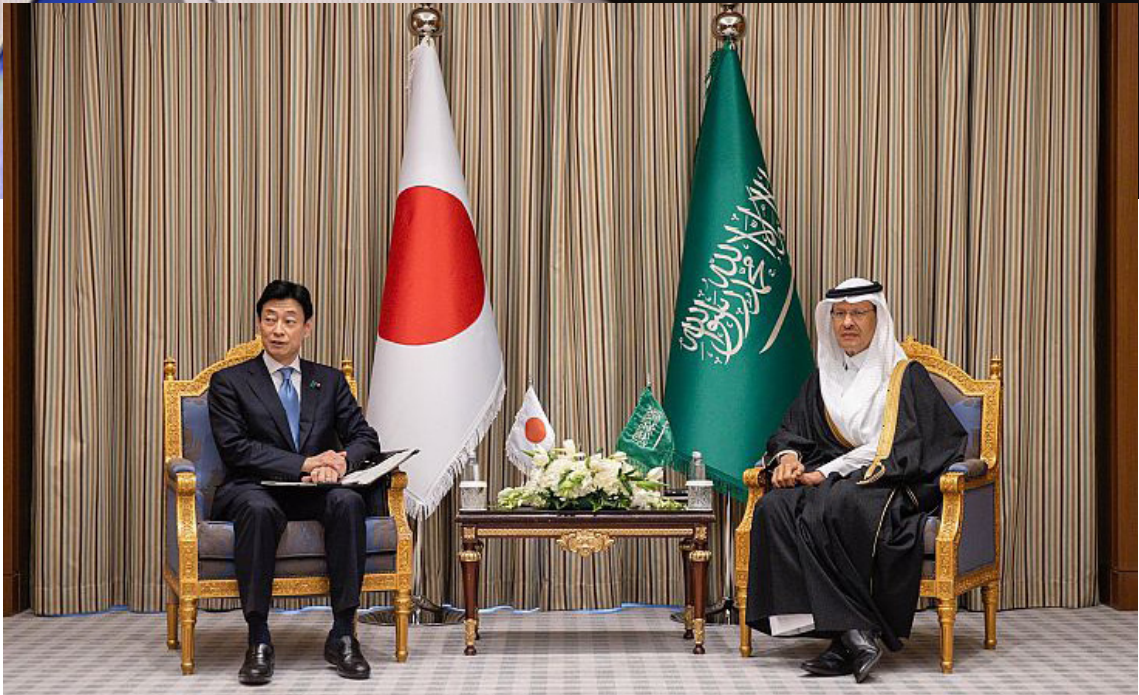
وشهد المؤتمر حضور نحو 13 ألف مشارك من أكثر من 100 دولة، حيث يشارك وزراء وممثلو حكومات من عدد من الدول، إضافة إلى مشاركة قادة الاستثمار، ورؤساء كبرى شركات التعدين، وخبراء ومختصين تقنيين في هذا المجال.

وتنوعت فعاليات اليوم الثاني من النسخة الثانية لمؤتمر التعدين الدولي، الذي أقيم تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين صاحب الجلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسط حضور دولي كبير، وذلك بمركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

حيث تناولت أولى جلسات اليوم الثاني موضوع التعدين كشريكاً في التنمية لتحفيز وتسريع الازدهار للمجتمعات، شارك فيها كل من رئيس إدارة مراقبة الاقتصاد العالمي، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التابعة للأمم المتحدة حميد راشد، ورئيس قسم التعدين في شركة BYTP، DTP Mining مدير شركة BTGC رونان لو روي، والخبير الأول لبرنامج الموارد المستدامة، شركة RESOLVE للاستشارات مايكر نجومسيا، والرئيس التنفيذي لشركة كاز مينيالز أندرو سوثام، والمدير التنفيذي لمعهد شركاء التنمية ويندي تيريل.

وناقش المشاركون في الجلسة التي تحمل عنوان «كيف يصبح التعدين شريكاً في التنمية لتحفيز وتسريع الازدهار للمجتمعات؟»، تطوير خارطة طريق سلاسل التوريد المعدنية للمنطقة العربية، وتوفير المواد اللازمة من أجل مشاريع الطاقة الخضراء، متطرقين إلى مفهوم الرخاء بالنسبة لشركات التعدين واستثماراتهم في المنطقة، والتحديات التي يواجهونها لتحقيقه في مجالات عملهم، فضلاً عن الأولويات الاستراتيجية لتحقيقه واستدامته. وسلط المشاركون الضوء على مستقبل شركات التعدين وكيفية توفير مواردهم، فضلاً عن بحث آليه إشراك التعدين في التنمية لتحفيز وتسريع الازدهار للمجتمعات، ودعم سلسلة الإمدادات المحلية من قبل الشركات والمستثمرين، وارتفاع الكفاءة التشغيلية وسلامته لخدمة الاقتصاد. وتحدثوا عن احتياجات الدول للتعدين والبنى التحتية في مجال التعدين، كذلك توازن توفير الاحتياجات المطلوبة لكافة المناطق المستهدفة، مؤكداً أهمية الشراكة المجتمعية بين الحكومات والشركات لتوفير الرخاء المجتمعي للشعوب والدول وتوفير سلاسل الامداد وتبني مناهج جديدة لإيجاد اقتصاد متنوع لمعرفة أماكن المناجم والتعدين.

الاجتماع الأول للحوار الوزاري السعودي الياباني للطاقة



عقد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة في المملكة العربية السعودية، ومعالى وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني نيشيمورا ياسوتوشي في 25 ديسمبر 2022، الاجتماع الوزاري الأول لـ ”الحوار الوزاري السعودي الياباني للطاقة“، وذلك في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.



التطبيق الفعال لنهج الاقتصاد الدائري للكربون، وتقنيات إعادة تدوير الكربون.

كما رحب الجانبان، باستثمارات الشركات اليابانية ومشاركتها في سوق الطاقة في المملكة: لتنويع سلاسل الإمداد العالمية، من خلال إستراتيجيات التوطين التي تعتمد على جوانب القوة النسبية ذات الصلة، إلى جانب مناقشة فرص التعاون في مجالات البتروكيماويات، إشارة إلى ما أعلنت عنه المملكة مؤخراً، من خطط طموحة لزيادة ساعات إنتاج البتروكيماويات فيها، من خلال تحويل السوائل إلى مواد كيميائية، وزيادة التكامل بين جميع مراحل سلسلة القيمة، معربين عن رغبتهم في مواصلة التعاون في مجالات الكهرباء، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والابتكار.

وأكد الوزيران خلال الاجتماع أهمية دعم استقرار أسواق البترول العالمية، من خلال تشجيع الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، وضرورة ضمان إمدادات آمنة من جميع مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية، مشيرين إلى أن المملكة هي أكبر مصدر موثوق به لإمدادات البترول الخام إلى اليابان، كما أنها شريك يعتمد عليه في هذا الجانب، مشيداً معالي وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني بجهود المملكة المستمرة في تعزيز استقرار أسواق البترول العالمية.

و رحب الجانبان، بالتمديد الجديد للتعاون في مجال التخزين الإستراتيجي، بين وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان وشركة أرامكو السعودية، لمدة ثلاث سنوات، مشيداً بتوقيع مذكرتي تعاون في كل من مجال الاقتصاد الدائري للكربون، وإعادة تدوير الكربون، وفي مجال الهيدروجين النظيف، ووقود الأمونيا ومشتقاتها.

وأكد الوزيران أهمية الوصول إلى الحياد الصفري للكربون، والتركيز على الانبعاثات بدلاً عن مصادر الطاقة، وذلك من خلال



«سابك» تقدم مادة جديدة من البولي إيثيلين عالي الكثافة في السعودية

على تعزيز الابتكار فحسب، بل يتطلب أيضاً التعاون عبر سلسلة القيمة لتنفيذ مبادرات مجدية لإتمام دورة التعامل مع النفايات البلاستيكية على غرار مبادرة (تروسيركل™). وبين العتيبي أن هذا المشروع يعد الأول من نوعه لإعادة التدوير الميكانيكي الذي يهدف إلى إنشاء نموذج أعمال جديد قوي ومستدام في المملكة، ويظهر جدوى توسيع نطاق الحلول الدائرية والخبرات المشتركة لإطالة عمر البلاستيك واستعادة القيمة من نفايات عبوات الزيت بعد الاستهلاك. يُذكر أن إطلاق (سابك) لمادة (HDPE T3K01B) يعزز حلول وخدمات مبادراتها (تروسيركل™)، التي تضم المواد المعاد تدويرها ميكانيكياً، ومبادرات إتمام دورة التعامل مع النفايات البلاستيكية، وخدمات التصميم بغرض إعادة التدوير، والمنتجات الدائرية المعتمدة المصنعة من إعادة التدوير المتقدمة للبلاستيك المستخدم، والبوليمرات المتجددة المعتمدة القائمة على اللقيم الحيوي.

طرحت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، مادة جديدة من البولي إيثيلين عالي الكثافة ذات المحتوى المعاد تدويره ميكانيكياً (HDPE T3K01B) ضمن باقة منتجات (تروسيركل™)، في إطار التزام الشركة بالإسهام في تعزيز الاقتصاد الدائري للبلاستيك.

وجرى تطوير المادة الجديدة خصيصاً لعبوات زيت المحرك وزيت التشحيم المصنعة من خلال تقنية القلبية بالنفخ، وتحتوي على 30% تقريباً من البلاستيك المعاد تدويره ميكانيكياً بعد الاستهلاك، إذ تسهم المبادرة في تعزيز التحول نحو إتمام دورة التعامل مع نفايات العبوات البلاستيكية في سوق خدمات السيارات في المملكة العربية السعودية.

وأكد مدير عام البلاستيكيات الحرارية الهندسية وحلول السوق في «سابك» عبد الله العتيبي، التزام الشركة بتسريع الانتقال نحو حلول تعزز الاقتصاد الدائري لخدمات ما بعد البيع في قطاع السيارات، مشيراً إلى أن هذا التحول لا يقتصر

أرامكو السعودية و(ساينوبك) وسابك توسع تعاونها في أعمال التكسير والبتروكيميائيات



أعلنت كلٌّ من شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالمياً في مجال الطاقة والكيميائيات، والشركة الصينية للبترول والكيميائيات (ساينوبك)، وشركة سابك، عن استكشاف فرص للتعاون في مشاريع التكسير والبتروكيميائيات في الصين والمملكة.

ووقعت أرامكو السعودية و(ساينوبك)، إحدى أكبر شركات الطاقة والبتروكيميائيات في العالم، مذكرة مبدئية لأساسيات الاتفاق لمشروع جديد في مدينة غولي بمقاطعة فوجيان، حيث يُخطط ليشمل مصفاة تكرير بطاقة 320 ألف برميل يومياً، ومجمع تكسير للبتروكيميائيات بطاقة 1.5 مليون طن سنوياً. ومن المتوقع أن يبدأ المشروع أعماله بحلول نهاية عام 2025.

كما وقعت أرامكو السعودية و(ساينوبك) وسابك، مذكرة تفاهم في 15 ديسمبر لدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لتطوير مجمع بتروكيميائيات جديد يتم دمجها مع المصفاة القائمة في ينبع. وتعليقاً على هذا التعاون، قال النائب الأعلى للرئيس للتكرير والمعالجة والتسويق في أرامكو السعودية، الأستاذ محمد يحيى القحطاني: "تمثل هذه المشاريع فرصة للمساهمة في قطاع التكسير والمعالجة والتسويق الحديث والفعال والمتكامل في كلٍّ من الصين والمملكة. كما أنها تدعم التزامنا على المدى الطويل بأن نظل مورداً موثوقاً للطاقة والمواد الكيميائية لأكثر اقتصاد في القارة الآسيوية".

وتعزز هذه الإعلانات دور أرامكو السعودية كمورد موثوق للطاقة للصين حيث تسعى الشركة لتوسيع قدراتها في تحويل السوائل إلى مواد كيميائية لتصل إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2030. ويتمشى هذا التعاون أيضاً مع رؤية (ساينوبك) لتصبح شركة رائدة عالمياً في مجال الطاقة والبتروكيميائيات، وتوفر منتجات عالية الجودة، وطاقة موثوقة لصالح المجتمعات

«أدنوك» تعلن عن تأسيس «أدنوك للغاز»



أعلنت «أدنوك»، المزود الموثوق والمسؤول للطاقة منخفضة الانبعاثات، عن تأسيس «أدنوك للغاز» شركة جديدة عالمية لمعالجة وتسويق الغاز، والتي بدأت أعمالها في 1 يناير 2023. وتجمع الشركة الجديدة عمليات التشغيل والصيانة والتسويق لشركتي «أدنوك لمعالجة الغاز» و«أدنوك للغاز الطبيعي المسال» في شركة عالمية موحدة ورائدة في السوق.

من الغاز يومياً، ستقدم الشركة الجديدة خدماتها لمجموعة كبيرة من العملاء المحليين والدوليين من خلال محفظة واسعة من منتجات الغاز.

ويعد الغاز الطبيعي وقوداً منخفض الانبعاثات، وسيلعب دوراً مهماً في تمكين تحقيق تحول مسؤول وتدرجي في قطاع الطاقة. ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بشكل كبير خلال العقود القادمة مدفوعاً بالنمو في القطاع الصناعي والصناعات التحويلية، والتوجه نحو إيجاد بدائل لمصادر الوقود الأكثر كثافة في مستويات انبعاثات الكربون مثل الفحم الحجري. وتمتلك دولة الإمارات من خلال «أدنوك» مكانة رائدة تؤهلها للاستفادة من الفرص التي يتيحها ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي، وذلك بفضل الاحتياطيات الكبيرة من الغاز، والإرث القوي والراسخ في تطوير مشاريع الغاز الناجحة، والسجل الحافل كمورد موثوق للطاقة.

تأتي هذه الخطوة ضمن جهود «أدنوك» لرفع قدراتها في مجال إنتاج ومعالجة الغاز، حيث سيسهم جمع نطاق الأعمال وتوحيد القدرات تحت مظلة «أدنوك للغاز» في تحقيق أقصى قيمة ممكنة وخلق فرص جديدة لدولة الإمارات و«أدنوك» وشركائها. وبفضل مكانتها كلاعب عالمي رائد بطاقة إنتاجية تبلغ أكثر من 10 مليارات قدم مكعبة قياسية

**«أدنوك للغاز» تجمع بين عمليات شركتي
«أدنوك لمعالجة الغاز» و«أدنوك للغاز
الطبيعي المسال» وتعد واحدة من أكبر
شركات معالجة الغاز في العالم بطاقة
تبلغ أكثر من 10 مليارات قدم مكعبة
قياسية من الغاز يومياً**

«أدنوك» تعتزم طرح حصة أقلية من أسهم «أدنوك للغاز» من خلال اكتتاب عام أولي في سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2023



ومؤهلات عالية، وخبرة طويلة في القطاع. ومن المتوقع أن يحقق دمج أعمال وعمليات معالجة الغاز في «أدنوك» فوائد مالية وتشغيلية كبيرة، حيث ستكون الشركة الجديدة الناتجة عن هذا الاندماج أكثر مرونة واستعداداً للتعامل مع متطلبات السوق المتغيرة، إضافة إلى امتلاكها القدرة على الاستفادة من الفرص الاستراتيجية للنمو المستقبلي، بما في ذلك مشاريع رأسمالية كبيرة التي تهدف لزيادة قدرات الشركة في مجال معالجة الغاز وتحقيق النمو المتكامل في مجال الغاز الطبيعي المسال.

وباعتبارها واحدة من شركات الغاز الرائدة في العالم، ستتولى «أدنوك للغاز» تشغيل ثمانية مواقع لمعالجة الغاز في الحقول البرية والبحرية، مع شبكة خطوط أنابيب تمتد لأكثر من 3250 كيلومتراً.

وبناءً على ما تم إعلانه في نوفمبر 2022، تعتزم «أدنوك» تنفيذ طرح عام أولي لحصة أقلية من أسهم «أدنوك للغاز» في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال عام 2023، ويخضع ذلك للحصول على موافقات الجهات التنظيمية. وستصدر الشركة في الوقت المناسب المزيد من الإعلانات عن الاكتتاب العام الذي تعتزم تنفيذه.

جدير بالذكر أن الشركاء الحاليين في المشروع المشترك لشركة أدنوك للغاز الطبيعي المسال (ميتسوي وشركاه، بي بي وتوتال إنرجي) وأدنوك لمعالجة الغاز (شل، وتوتال إنرجي، وبي بي تي إي بي) سيستمرون في شراكاتهم ومشاريعهم المشتركة مع أدنوك للغاز.

وبهذه المناسبة، قال معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها: «تماشياً مع توجيهات القيادة بتوفير إمدادات اقتصادية ومستدامة من الغاز وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه، يشكل إنشاء شركة «أدنوك للغاز» خطوة جديدة ضمن جهود «أدنوك» الهادفة إلى تحقيق أقصى استفادة من موارد الغاز الطبيعي الكبيرة في دولة الإمارات بالاستناد إلى خبرتها التي تزيد عن 40 عاماً كمُنتج رائد لهذا المورد الحيوي. ومع تنامي أهمية الدور المحوري للغاز الطبيعي خلال مرحلة التحول في قطاع الطاقة، ومن خلال عملياتها عالمية المستوى وخططها للنمو والتوسع، ستكون شركة الغاز الجديدة مساهماً رئيساً في تلبية الطلب على الغاز محلياً وعالمياً. وإلى جانب المساهمة بتمكين نمو القطاع الصناعي وتوطين التصنيع، ستقوم الشركة الجديدة بدور مهم في دعم تنفيذ خطط «أدنوك» الطموحة لتوسيع أعمالها في مجال الغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك التوسع في الأسواق العالمية».

وأشار معاليه إلى أن الشركة الجديدة ستستمر في دورها مزوداً موثوقاً لكل من الغاز الطبيعي المسال، وغاز البترول المسال، والمنتجات المشتقة، لكافة عملاء «أدنوك»، وستسهم في تعزيز مكانتها الرائدة في الإنتاج المسؤول والموثوق للطاقة في ظل المتغيرات التي يشهدها القطاع عالمياً، وذلك بفضل امتلاكها لفريق قيادي يتميز بكفاءة



«أدنوك» تخصص 15 مليار دولار أمريكي لتعزيز الاستثمار في الحلول منخفضة الكربون والطاقات الجديدة وتقنيات الحد من الانبعاثات

مشروع على مستوى المنطقة لالتقاط الكربون على نطاق واسع.

وتنفيذاً لتوجيهات مجلس إدارة الشركة، خصصت «أدنوك» 55 مليار درهم إماراتي (15 مليار دولار أمريكي) لتطوير مجموعة من المشاريع عبر سلسلة القيمة لعملياتها المتنوعة بحلول عام 2030. وستشمل هذه المشاريع تنفيذ استثمارات في الطاقة الكهربائية النظيفة، والتقاط الكربون وتخزينه، وزيادة الاعتماد على الكهرباء لتشغيل عملياتها، وتحسين كفاءة الطاقة، وتطوير تدابير جديدة تُعزز من جهود الشركة في مجال الحد من عمليات حرق الغاز. وستقوم «أدنوك» بإجراء تقييم دقيق لكل مشروع يركز على الجانب التجاري والاستدامة للتأكد من تحقيقها تأثيراً ملموساً ودائماً.

وعلى مدى عام 2023، ستعلن «أدنوك» عن مجموعة من المشاريع والمبادرات الجديدة تشمل تطوير مشروع جديد لالتقاط الكربون وتخزينه (CCS)، وتقنيات مبتكرة لإزالة الكربون، والاستثمار في حلول الطاقة النظيفة، وتعزيز الشراكات الدولية. وإلى جانب تأسيس قطاع جديد للحلول منخفضة

أعلنت «أدنوك»، المزود الموثوق والمسؤول للطاقة منخفضة الانبعاثات، عن استراتيجية جديدة طموحة لدفع التقدم في جهود الحد من انبعاثات عملياتها على مستوى العالم. يأتي الإعلان عن هذه الخطة تماشياً مع توجيه مجلس إدارة «أدنوك» في نوفمبر 2022 بتسريع تنفيذ استراتيجيتها للنمو منخفض الكربون، وكذلك اعتماد خطتها لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. وتستند الاستراتيجية الجديدة إلى سجل الشركة القوي كمنتج رائد للطاقة منخفضة الانبعاثات والذي يشمل الاعتماد على شبكة كهرباء خالية من الانبعاثات، والتزامها بالتوقف عن حرق الغاز ضمن عملياتها الروتينية، وتنفيذ أول

تنفيذ مشاريع كبيرة لخفض الانبعاثات بحلول عام 2030، تشمل التقاط الكربون وتخزينه وتقنيات امتصاص ثاني أكسيد الكربون وزيادة الاستثمارات في الهيدروجين والطاقات الجديدة

تماشياً مع اعتماد مجلس إدارة الشركة خطتها لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، "أدنوك" تطلق خطة عمل طموحة تستند إلى سجلها القوي في الإنتاج المسؤول للطاقة

«أدنوك» تدعو قادة التكنولوجيا وقطاع الطاقة العالميين للتعاون والعمل من خلال شراكات نوعية واتخاذ خطوات عملية وواقعية تسهم في تحقيق انتقال مسؤول في قطاع الطاقة في سعيها المستمر لضمان مواكبة أعمالها للمستقبل

وتمكن نمو وتوسع مدينة الرويس الصناعية، وقطاع صناعة المواد الكيماوية، والصناعات التحويلية، والقطاع الصناعي في أبوظبي. يشار إلى أن "أدنوك" قد سلمت بالفعل شحنات تجريبية من الأمونيا منخفضة الكربون إلى أوروبا وآسيا. وسيتم تنفيذ خطط "أدنوك" لتوسعة محطة أعمالها في مجال الطاقة الجديدة بالاعتماد بشكل كبير على حصتها في "مصدر"، عملاق الطاقة النظيفة في دولة الإمارات والتي تنتج حالياً أكثر من 20 جيجاوات من الطاقة النظيفة، مع خطط لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 100 جيجاوات بحلول عام 2030. كما تقود "مصدر" كذلك جهود دولة الإمارات لترسيخ مكانتها الرائدة في مجال الهيدروجين الأخضر.

ومنذ يناير 2022، حصلت "أدنوك" على 100% من احتياجات شبكتها للكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية النظيفة والنووية لشركة "مياه وكهرباء الإمارات"، لتصبح "أدنوك" أول شركة في قطاع الطاقة تؤمن احتياجات عملياتها من الكهرباء الخالية من الانبعاث من خلال اتفاقية للطاقة النظيفة. كما أنجزت "أدنوك" صفقة تمويل مشروع بتكلفة قدرها 14 مليار درهم إماراتي (3.8 مليار دولار أمريكي) لإنشاء شبكة لنقل الكهرباء تحت سطح البحر تربط حقول "أدنوك" البحرية بشبكة الكهرباء البرية مع إمكانية خفض البصمة الكربونية لعمليات "أدنوك" البحرية بنسبة تصل إلى 50%.

واستناداً إلى الاستثمارات الرأسمالية التي تنفذها "أدنوك" في مشاريع خفض الانبعاثات الكربونية وتقدير بمليارات الدولارات، تستمر الشركة في التعاون مع الشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة في قطاع الطاقة ضمن مجالات التكنولوجيا الحديثة وتطبيق أفضل الممارسات والسياسات لدعم الجهود العالمية لخفض الانبعاثات.

الكربون والنمو الدولي مؤخراً، تمثل هذه الخطوات مجتمعة إجراءات ملموسة وفعالة ضمن جهود "أدنوك" لخفض كثافة الانبعاثات بنسبة 25% بحلول عام 2030، واقتربها من بلوغ هدفها المتمثل في تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وبهذه المناسبة، قال معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها: "تنفيذاً لتوجيهات القيادة بترسيخ مكانة دولة الإمارات مزوداً مسؤولاً للطاقة، وضمن جهود أدنوك لتسريع تنفيذ خططها المعتمدة من قبل مجلس إدارتها، تستمر الشركة في اتخاذ خطوات نوعية فعالة لتوفير طاقة منخفضة الانبعاثات من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والتقنيات الجديدة المستقبلية، حيث تتطلب مواكبة الانتقال في قطاع الطاقة تبني منهجية مسؤولة من دول العالم بما يحفز النمو الاقتصادي مع ضمان الحفاظ على البيئة. ومن جهتها، تعمل أدنوك على تنفيذ إجراءات عملية وملموسة لتحقيق هذا الهدف".

وأضاف: "سعيًا لترسيخ سجلها القوي في الإنتاج المسؤول والموثوق للطاقة، ستقوم أدنوك بتسريع تنفيذ استثمارات ضخمة في مشاريع كبيرة في مجالات الطاقة النظيفة والحلول منخفضة الكربون، وتقنيات الحد من الانبعاثات. وفيما تواصل الشركة مساعيها لضمان مواكبة أعمالها للمستقبل، فإنها تدعو قادة التكنولوجيا وقطاع الطاقة للتعاون معها واتخاذ إجراءات عملية وملموسة تسهم في تحقيق انتقال واقعي وعملي ومنطقي في قطاع الطاقة. وستسهم هذه الخطة الاستراتيجية الطموحة في ترسيخ ريادة أدنوك في قطاع الطاقة وتعزيز مكانتها مزوداً عالمياً رائداً للطاقة منخفضة الكربون".

واستناداً إلى قدرات منشأة "الريادة" التي تمتلكها "أدنوك" والتي تستطيع التقاط ما يصل إلى 800 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، ستعلن الشركة عن خطط للتوسع في استخدام تقنيات التقاط الكربون وتخزينه وامتصاصه عبر الاستفادة من الخصائص الجيولوجية لدولة الإمارات، وذلك في الوقت التي تستعد فيه الشركة لتنفيذ استثمارها الرئيسي القادم في مجال التقاط انبعاثات الكربون من منشأة حبشان لمعالجة الغاز. وتخطط "أدنوك" لتوسعة قدراتها على التقاط ثاني أكسيد الكربون لتصل إلى 5 ملايين طن سنوياً بحلول عام 2030، ما يسهم في ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للخبرة والابتكار في مجال تقنيات التقاط الكربون.

وتدعم خطط "أدنوك" لتوسعة برنامجها لالتقاط الكربون وتخزينه جهودها لرفع القدرة الإنتاجية لأبوظبي من الهيدروجين والأمونيا منخفضة الكربون بشكل كبير، حيث تعمل الشركة على تطوير منشأة عالمية المستوى لإنتاج الأمونيا منخفضة الكربون بسعة إنتاجية تصل إلى مليون طن متري سنوياً ضمن "تعزيز"، منظومة الخدمات الصناعية واللوجستية التي تهدف لدفع

أبيكوروب تعتمد حلول بلومبرغ للتحول الرقمي على مستوى الشركة



الخدمات والحلول المالية المتنوعة التي تقدمها دعماً لعملية التحول في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من جانبه، قال جوزيبه نيتي، المدير الإقليمي للمنتجات المالية في شركة بلومبرغ إل.بي. في الشرق الأوسط وأفريقيا: "يسرنا دعم شركة أبيكوروب من خلال حلولنا الرائدة على مستوى السوق، وذلك في إطار سعينا الدؤوب إلى تزويد عملائنا بالتقنيات والأدوات اللازمة لتعزيز قدراتهم وتبسيط عملياتهم وتحسين تدفقات الاستثمار، فضلاً عن تطوير الامتثال التنظيمي وتحسين الكفاءات في جميع المجالات." تجدر الإشارة إلى أن الحلول التي توفرها بلومبرغ تغطي كامل عمليات الاستثمار، بدءاً من اتخاذ القرارات وإدارة الطلبات، وصولاً إلى إدارة المحافظ وخدمات ما بعد التداول، ويستفيد منها أكبر مؤسسات إدارة الأصول ومالكي الأصول وصناديق التحوط. ويستخدم نحو 15 ألف متخصص في أكثر من 900 شركة على مستوى العالم نظام "Bloomberg AIM" لإدارة أصول تزيد قيمتها عن 17 تريليون دولار. وتعمل الحلول التي توفرها لعمليات ما بعد التداول على تبسيط سير العمل وتقليل المخاطر التشغيلية من خلال إتاحة التسوية والمعالجة مباشرة، فضلاً عن عمليات استثناءات التسويات وإدارة الضمانات.

أعلنت بلومبرغ مؤخراً عن قيام الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب)، أحد المشاريع المنبثقة عن أوابك، باعتماد مجموعة حلول بلومبرغ المتكاملة بهدف تعزيز التحول الرقمي على مستوى الشركة.

وتشمل هذه الحلول نظام "Bloomberg AIM"، و"Bloomberg Vault"، و"Bloomberg MARS"، والتي ستعتمد في أقسام متعددة داخل أبيكوروب تشمل الخزنة والأوراق المالية، والاستثمارات، والعمليات، والمخاطر والامتثال، بالإضافة إلى قيام أبيكوروب بتوسيع اشتراكاتها في نظام "Bloomberg Terminal" المستخدم عالمياً للحصول على البيانات والأخبار والمعلومات بشكل فوري.

هذا وستدعم حلول بلومبرغ مشروع التحول الرقمي الذي تنفذه أبيكوروب لتطوير العمليات وتعزيز الكفاءات من خلال نظام واحد متكامل يغطي دورة عمليات التداول بأكملها، ممكناً الشركة من تطوير عمليات إدارة عمليات الطلب والتفويض، والامتثال بالمتطلبات التنظيمية، وتعزيز ضوابط الأعمال، وإدارة المخاطر، واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون التداول والتحوط والاستثمار.

إلى ذلك قال محمد الخطيب، مدير إدارة تقنية المعلومات في "أبيكوروب": "يسعدنا أن نعمل مع بلومبرغ لدعم رحلة التحول الرقمي لشركة أبيكوروب، والتي ستمكننا من تطوير

OAPEC
ORGANIZATION OF ARAB
PETROLEUM EXPORTING
COUNTRIES



أوابك
منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول

تابعونا على حسابات المنظمة بمواقع التواصل الاجتماعي
FOLLOW US ON OUR SOCIAL MEDIA ACCOUNTS



www.oapecorg.org



التطورات البترولية في الأسواق العالمية

النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية فبراير 2023

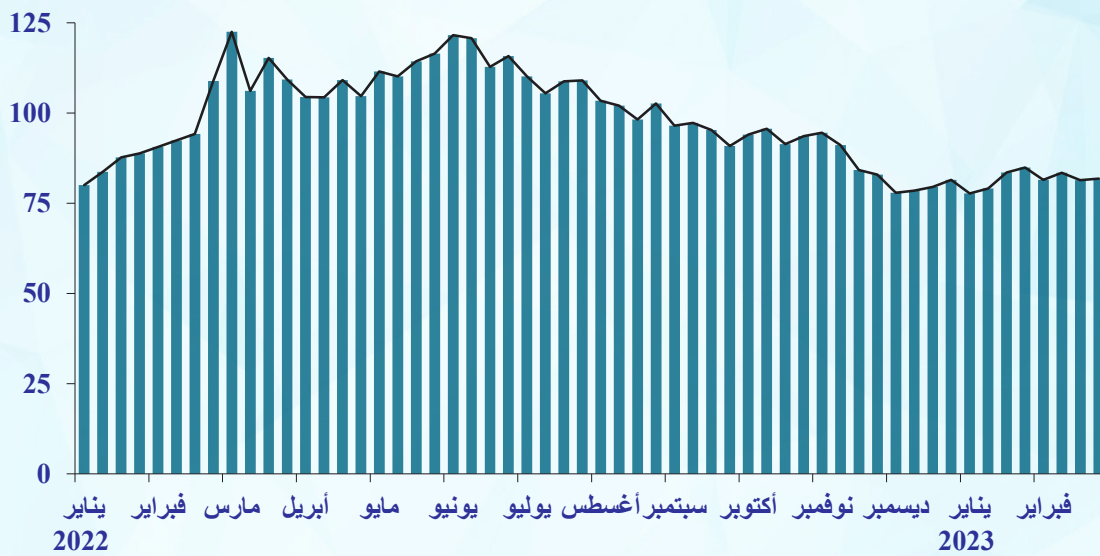
أولاً: أسواق النفط العالمية

1. أسعار النفط

تشير تقديرات منظمة أوبك إلى ارتفاع المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر فبراير 2023 إلى 81.9 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة 0.3% مقارنة بالشهر السابق. بينما تشير توقعات منظمة أوبك إلى ارتفاع المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها في عام 2023 إلى 81.8 دولار للبرميل، أي بنسبة انخفاض تبلغ 18.3% مقارنة بعام 2022.

يذكر أن متوسط أسعار سلة خامات أوبك قد ارتفع خلال شهر يناير 2023 بنسبة 2.4% (1.9 دولار للبرميل) مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 81.6 دولار للبرميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحسن توقعات الطلب على النفط في الصين على خلفية تخفيف قيود منع انتشار فيروس كورونا وإصدار وزارة التجارة الصينية دفعة ثانية من حصص استيراد مصافي التكرير للنفط الخام في عام 2023، فضلاً عن ارتفاع هوامش أرباح التكرير في جميع المراكز الرئيسية (لا سيما في أوروبا وساحل الخليج الأمريكي).

المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك، 2022-2023 (دولار / برميل)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الشهري، أعداد مختلفة.

2. الطلب والعرض

تشير التقديرات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2022 ليصل إلى نحو 101.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة بلغت 1.8% مقارنة بمستويات الربع السابق. حيث ارتفع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.6% ليصل إلى حوالي 46.9 مليون برميل/يوم، كما ارتفع طلب باقي دول العالم بنسبة 2.8% ليصل إلى حوالي 54.3 مليون برميل/يوم.

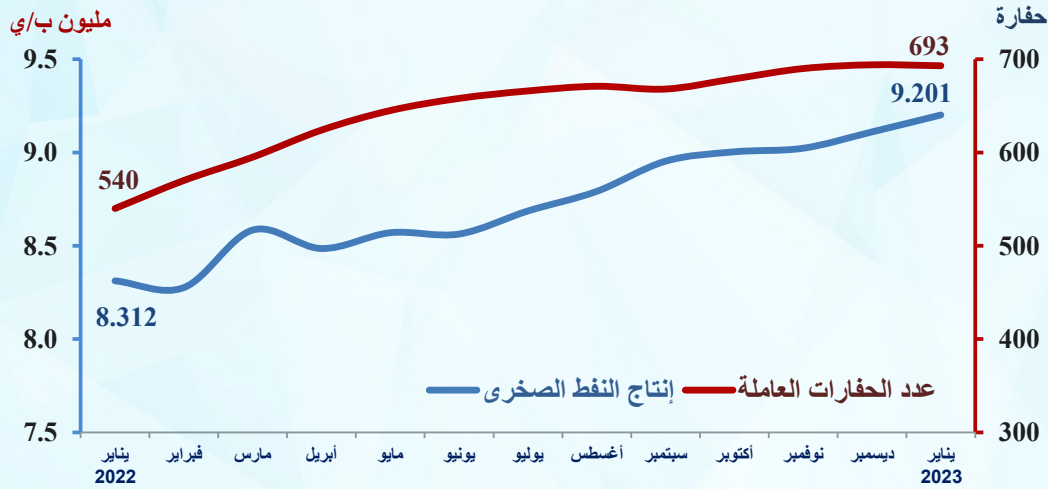
ويتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2023 ليصل إلى نحو 101.3 مليون برميل/يوم، حيث يتوقع ارتفاع طلب باقي دول العالم إلى حوالي 55.2 مليون برميل/يوم، بينما يتوقع انخفاض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى حوالي 46.1 مليون برميل/يوم.

تشير التقديرات إلى ارتفاع الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال شهر يناير 2023 بنسبة 0.4% لتصل إلى حوالي 101.4 مليون ب/ي. وقد استقرت إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك عند نفس مستوى الشهر السابق البالغ نحو 34.3 مليون ب/ي، بينما ارتفع إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 0.6% ليصل إلى نحو 67.1 مليون ب/ي.

أما فيما يخص إمدادات مجموعة دول أوبك+ من النفط الخام فقد انخفضت خلال شهر يناير 2023 بنحو 171 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.4% مقارنة بمستويات الشهر السابق، لتصل إلى حوالي 39.8 مليون ب/ي، حيث انخفضت إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك والأعضاء في مجموعة أوبك+ بنسبة 0.9% لتصل إلى نحو 15.3 مليون ب/ي، كما انخفضت إمدادات الدول العشر الأعضاء في منظمة أوبك، وهي أعضاء في مجموعة أوبك+، بنسبة 0.2% لتصل إلى نحو 24.5 مليون ب/ي.

ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري خلال شهر يناير 2023 بمقدار 91 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 9.201 مليون برميل/يوم. ويتوقع ارتفاعه خلال شهري فبراير ومارس 2023 ليصل إلى 9.356 مليون ب/ي. وفي تطور آخر، انخفض عدد الحفارات العاملة بمقدار حفارة واحدة خلال شهر يناير 2023 ليلبلغ عددها 693 حفارة.

إنتاج النفط الصخري وعدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions January 2023

3. المخزونات النفطية

ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال شهر يناير 2023 بمقدار 35 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى حوالي 2803 مليون برميل، بينما انخفض المخزون الإستراتيجي بمقدار 1 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى حوالي 1503 مليون برميل.

التغير في المخزون النفطي في نهاية شهر يناير 2023 (مليون برميل)



المصدر: Oil Market intelligence, February 2023 and April 2022.

4. تجارة النفط

- واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال شهر يناير 2023 بنسبة 7.1% لتصل إلى حوالي 6.6 مليون ب/ي، بينما انخفضت صادراتها من النفط الخام بنسبة 13.1% لتبلغ حوالي 3.6 مليون ب/ي.

ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال شهر يناير 2023 بنسبة 3% لتصل إلى حوالي 2.1 مليون ب/ي، بينما انخفضت صادراتها من المنتجات النفطية بنسبة 1.9% لتبلغ حوالي 6.1 مليون ب/ي.

ثانياً: أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار

انخفض المتوسط الشهري للسعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال شهر يناير 2023 إلى 3.27 دولار لكل مليون (و ح ب).

استقر متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في اليابان خلال شهر ديسمبر 2022 عند مستوى 18.34 دولار لكل مليون (و ح ب)، كما استقر متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في الصين عند مستوى 16.55 دولار لكل مليون (و ح ب). واستقر متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في تايوان عند مستوى 17.85 دولار لكل مليون (و ح ب)، واستقر متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في كوريا الجنوبية عند مستوى 24.20 دولار لكل مليون (و ح ب).

2. الصادرات

بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان حوالي 3.960 مليون طن خلال شهر ديسمبر 2022، مستأثرة بحصة بلغت 22.8% من الإجمالي.



ملحق الجد اول



الجدول - 2: الأسعار الفورية لسلة أوبك، 2022 - 2023
Table - 2: Spot Prices of OPEC Basket 2022 - 2023
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

	2023	2022	
January	81.6	85.2	يناير
February	81.9	94.0	فبراير
March		113.5	مارس
April		105.6	أبريل
May		113.9	مايو
June		117.7	يونيو
July		108.6	يوليو
August		101.9	أغسطس
September		95.5	سبتمبر
October		93.6	أكتوبر
November		89.7	نوفمبر
December		79.7	ديسمبر
First Quarter		97.6	الربع الأول
Second Quarter		112.4	الربع الثاني
Third Quarter		101.9	الربع الثالث
Fourth Quarter		87.7	الربع الرابع
Annual Average	81.8	100.1	المتوسط السنوي

الجدول - 1: المعدل الأسبوعي لأسعار سلة أوبك*، 2022 - 2023
Table- 1: Weekly Average Spot Price of the OPEC Basket of Crudes* 2022 - 2023
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

2022	2021	الأسبوع Week	الشهر Month	2023	2022	الأسبوع Week	الشهر Month
110.1	74.3	1	يوليو July	77.71	80.0	1	يناير January
105.4	74.2	2		79.08	83.7	2	
108.8	71.2	3		83.53	87.7	3	
109.0	73.9	4		84.94	88.8	4	
103.4	72.0	1	أغسطس August	81.44	90.6	1	فبراير February
102.0	70.7	2		83.41	92.4	2	
98.2	68.1	3		81.41	94.2	3	
102.6	70.0	4		81.78	108.9	4	
96.5	71.5	1	سبتمبر September		122.5	1	مارس March
97.3	73.6	2			106.1	2	
95.3	74.7	3			115.3	3	
90.9	77.5	4			109.3	4	
94.0	79.9	1	أكتوبر October		104.4	1	أبريل April
95.6	82.6	2			104.3	2	
91.4	83.5	3			109.1	3	
93.6	83.6	4			104.7	4	
94.5	81.9	1	نوفمبر November		111.6	1	مايو May
91.1	82.5	2			110.2	2	
84.2	80.7	3			114.3	3	
82.9	79.5	4			116.4	4	
77.9	74.14	1	ديسمبر December		121.6	1	يونيو June
78.5	74.27	2			120.7	2	
79.5	73.55	3			112.8	3	
81.5	77.50	4			115.8	4	

* The OPEC basket of crudes (effective June 16, 2005) is comprised of Algeria's Saharan Blend, Iraq's Basra Light, Kuwait Export, Libya's Es Sider, Qatar Marine, Saudi's Arabian Light, UAE's Murban, Iran Heavy, Indonesia's Minas, Nigeria's Bonny Light, and Venezuela's Merey. Effective 1 January and mid of October 2007, Angola's Girassol and Ecuadorian Oriente crudes have been incorporated to become the 12th and 13th crudes comprising the new Opec Basket. As of Jan. 2009, the basket excludes the Indonesian crude. As of Jan. 2016, the basket price includes the Gabonese crude. As of July 2016 the basket price includes the Indonesian crude. As of January 2017, the basket price excludes the Indonesian crude «Minas». As of June 2017, The basket price includes the Equatorial Guinean crude «Zafiro». As of June 2018, the basket includes the Congolese crude «Djeno». As of January 2019: The basket price excludes the Qatari crude "Qatar Marine". As of March 2020 The basket price excludes the Ecuadorian crude «Oriente».

Sources: OPEC - Economics Department, and OPEC Reports.

* تشمل سلة أوبك اعتباراً من 16 يونيو 2005 على الخامات التالية : العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء الجزائري، البصرة الخفيف، السدرة الليبي، موريان الإماراتي، قطر البحري، الخام الكويتي، الإيراني الثقيل، ميري الفنزويلي، بوني الخفيف النيجيري. خام ميناس الاندونيسي. واعتباراً من بداية شهر يناير ومنتصف شهر أكتوبر 2007 أضيف خام غيراسول الانغولي وخام أورينت الاكوادوري، وفي يناير 2009 تم استثناء الخام الاندونيسي من السلة، وفي يناير 2016 تم إضافة الخام الاندونيسي من جديد، وفي يوليو 2016 أضيف الخام الجابوني، وفي يناير 2017 تم استثناء الخام الاندونيسي، وفي يونيو 2017 أضيف خام غينيا الاستوائية «زافرو» إلى سلة أوبك، وفي يونيو 2018 أضيف خام الكونغو «دجينو»، وفي يناير 2019 تم استثناء خام قطر البحري من سلة أوبك، وفي شهر مارس 2020 تم استثناء خام أورينت الاكوادوري من سلة أوبك، لتصبح تتألف من 13 نوع من النفط الخام.

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الادارة الاقتصادية، وتقارير أوبك.

الجدول - 3: الأسعار الفورية لسلة أوبك وبعض أنواع النفط الأخرى 2022-2023
Table - 3: Spot Prices for OPEC and Other Crudes. 2022-2023
(دولار / برميل - \$/Barrel)

	غرب تكساس WTI	قطر البحري Marine	برنت Brent	دبي Dubai	السدره الليبي Es Sider	مربان الإماراتي Murban	التصدير الكويتي Kuwait Export	البصرة الخفيف Basra Light	خليط الصحراء الجزائري Sahara Blend	العربي الخفيف Arab Light	سلة خامات أوبك OPEC Basket	
Average 2022	94.6	108.7	101.1	96.3	101.3	98.9	101.2	97.3	104.2	101.6	100.1	متوسط عام 2022
January 2022	83.2	86.6	86.6	83.3	86.2	85.1	86.3	84.9	88.2	86.2	85.4	يناير 2022
February	91.7	93.7	98.0	92.1	98.1	94.2	93.8	94.2	100.7	93.8	94.2	فبراير
March	108.5	112.7	118.8	110.5	117.9	112.5	113.3	112.2	121.8	113.0	113.5	مارس
April	101.8	106.5	104.4	102.9	104.4	104.5	107.5	104.6	109.4	107.2	105.6	أبريل
May	109.9	116.1	113.1	107.8	113.2	110.0	116.8	111.9	115.3	116.4	113.9	مايو
June	114.4	116.5	123.6	112.9	125.0	117.5	117.3	115.6	128.3	117.3	117.7	يونيو
July	100.3	108.5	112.6	102.9	114.0	106.0	109.2	105.4	115.8	109.0	108.6	يوليو
August	91.6	105.3	99.6	96.3	101.2	98.0	103.8	97.7	104.2	104.9	101.9	أغسطس
September	84.0	99.4	89.8	91.0	90.5	92.5	98.7	91.2	92.7	99.3	95.3	سبتمبر
October	87.3	98.2	93.1	91.0	93.9	93.5	94.7	89.5	95.7	96.2	93.6	أكتوبر
November	84.15	91.19	91.10	86.12	91.25	90.90	90.13	85.66	93.60	91.58	89.73	نوفمبر
December	76.50	87.37	80.38	77.09	77.53	80.17	80.46	76.07	83.03	82.44	79.68	ديسمبر
January 2023	78.19	82.23	82.86	80.75	81.01	82.53	82.94	77.82	83.76	83.80	81.62	يناير 2023

Source: OAEPC - Economics Department, and OPEC Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، وتقارير أوبك.



الجدول - 4: المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة، 2022-2023
Table - 4: Average Monthly Market Spot Prices of Petroleum Products, 2022-2023
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

	Market	زيت الوقود Fuel Oil	زيت الغاز Gasoil	الغازولين الممتاز Premium Gasoline	السوق	
Average 2022	Singapore	129.7	134.9	115.0	سنغافورة	متوسط عام 2022
	Rotterdam	88.8	142.3	136.3	روتردام	
	Mediterranean	94.5	135.9	120.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	76.8	122.1	134.6	الخليج الأمريكي	
Jan.-22	Singapore	97.4	99.0	98.0	سنغافورة	يناير 2022
	Rotterdam	83.0	101.2	102.5	روتردام	
	Mediterranean	85.6	99.7	96.7	البحر المتوسط	
	US Gulf	74.9	95.1	105.1	الخليج الأمريكي	
Feb.-22	Singapore	109.2	110.3	110.7	سنغافورة	فبراير 2022
	Rotterdam	90.8	112.8	114.1	روتردام	
	Mediterranean	92.3	110.2	108.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	80.0	104.7	117.0	الخليج الأمريكي	
Mar.-22	Singapore	136.3	142.1	131.1	سنغافورة	مارس 2022
	Rotterdam	109.7	156.5	135.0	روتردام	
	Mediterranean	114.7	153.1	128.6	البحر المتوسط	
	US Gulf	93.4	136.7	140.8	الخليج الأمريكي	
Apr.-22	Singapore	137.2	148.4	126.7	سنغافورة	أبريل 2022
	Rotterdam	97.6	151.5	133.4	روتردام	
	Mediterranean	104.1	147.9	126.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	89.4	137.2	143.3	الخليج الأمريكي	
May-22	Singapore	144.0	152.9	146.9	سنغافورة	مايو 2022
	Rotterdam	100.7	152.4	166.1	روتردام	
	Mediterranean	107.0	148.6	148.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	94.8	140.1	172.2	الخليج الأمريكي	
Jun.-22	Singapore	168.6	176.6	155.1	سنغافورة	يونيو 2022
	Rotterdam	100.2	179.3	188.5	روتردام	
	Mediterranean	107.0	173.1	169.7	البحر المتوسط	
	US Gulf	94.7	152.5	193.1	الخليج الأمريكي	
July-22	Singapore	136.2	144.8	121.6	سنغافورة	يوليو 2022
	Rotterdam	89.3	153.3	158.0	روتردام	
	Mediterranean	95.6	142.5	139.5	البحر المتوسط	
	US Gulf	84.9	124.5	152.0	الخليج الأمريكي	
Aug-22	Singapore	133.6	139.2	110.6	سنغافورة	أغسطس 2022
	Rotterdam	90.3	143.0	137.5	روتردام	
	Mediterranean	96.9	133.4	112.6	البحر المتوسط	
	US Gulf	81.7	122.3	127.4	الخليج الأمريكي	
Aug.-22	Singapore	124.6	128.6	97.5	سنغافورة	أغسطس 2022
	Rotterdam	82.6	139.4	124.7	روتردام	
	Mediterranean	89.4	131.9	99.3	البحر المتوسط	
	US Gulf	62.0	115.4	119.8	الخليج الأمريكي	
Oct.-22	Singapore	134.0	156.8	94.8	سنغافورة	أكتوبر 2022
	Rotterdam	82.1	162.9	137.0	روتردام	
	Mediterranean	89.5	148.5	109.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	52.6	132.4	130.2	الخليج الأمريكي	
Nov.-22	Singapore	125.4	127.1	98.3	سنغافورة	نوفمبر 2022
	Rotterdam	74.3	134.9	127.9	روتردام	
	Mediterranean	80.6	129.9	112.5	البحر المتوسط	
	US Gulf	59.4	114.0	116.0	الخليج الأمريكي	
Dec.-22	Singapore	110.5	113.5	89.4	سنغافورة	ديسمبر 2022
	Rotterdam	64.8	120.7	110.3	روتردام	
	Mediterranean	71.4	112.2	89.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	54.2	89.8	98.4	الخليج الأمريكي	
Jan.-23	Singapore	111.9	115.7	98.8	سنغافورة	يناير 2023
	Rotterdam	68.4	124.9	123.2	روتردام	
	Mediterranean	74.5	124.0	100.6	البحر المتوسط	
	US Gulf	55.3	93.7	116.8	الخليج الأمريكي	

المصدر: تقرير أوبك الشهري، أعداد مختلفة.

الجدول - 5 : اتجاهات أسعار شحن النفط الخام 2023 - 2022
Table - 5 : Spot Crude Tanker Freight Rates, 2022 - 2023
(نقطة على المقياس العالمي - Point on World Scale)

Direction Period	البحر المتوسط / البحر المتوسط *** Med/Med ***	الشرق الأوسط / الغرب ** Middle East/West**	الشرق الأوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه الفترة
Average 2022	194	37	62	متوسط عام 2022
January 2022	94	18	36	يناير 2022
February	116	17	35	فبراير
March	161	23	44	مارس
April	199	31	50	أبريل
May	139	25	42	مايو
June	169	27	46	يونيو
July	209	35	58	يوليو
August	201	41	68	أغسطس
September	175	50	86	سبتمبر
October	228	54	93	أكتوبر
November	325	68	112	نوفمبر
December	314	58	77	ديسمبر
January 2023	220	39	49	يناير 2023

* Vessels of 230 - 280 thousand dwt.
** Vessels of 270 - 285 thousand dwt.
*** Vessels of 80 - 85 thousand dwt.

* حجم الناقلات يتراوح ما بين 230 إلى 280 ألف طن ساكن
** حجم الناقلات يتراوح ما بين 270 إلى 285 ألف طن ساكن
*** حجم الناقلات يتراوح ما بين 80 إلى 85 ألف طن ساكن
المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

Source: OPEC Monthly Oil Market Report various issues

الجدول - 6 : اتجاهات أسعار شحن المنتجات النفطية، 2023 - 2022
Table - 6 : Product Tanker Spot Freight Rates, 2022 - 2023
(نقطة على المقياس العالمي - Point on World Scale)

Direction Period	البحر المتوسط / شمال - غرب أوروبا * Med/N-WE *	البحر المتوسط / البحر المتوسط * Med/Med*	الشرق الأوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه الفترة
Average 2022	309	299	235	متوسط عام 2022
January 2022	177	168	100	يناير 2022
February	218	209	98	فبراير
March	248	240	185	مارس
April	300	290	189	أبريل
May	359	349	298	مايو
June	477	467	310	يونيو
July	285	275	285	يوليو
August	282	271	269	أغسطس
September	238	228	304	سبتمبر
October	325	311	188	أكتوبر
November	351	341	236	نوفمبر
December	444	437	355	ديسمبر
January 2023	212	205	211	يناير 2023

* Vessels of 30 - 35 thousand dwt.

Source: OPEC Monthly Oil Market Report, various issues.

* حجم الناقلات يتراوح ما بين 30 إلى 35 ألف طن ساكن
المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



الجدول - 7 : الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2021 - 2022
Table -7 : World Oil Demand 2021 - 2022
(مليون برميل / اليوم - Million b/d)

	* 2022					2021					
	المعدل Average	الربع الرابع Q -IV*	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	المعدل Average	الربع الرابع Q -IV*	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	
Arab Countries	7.3	7.3	7.3	7.2	7.2	7.0	6.8	6.8	6.5	6.7	الدول العربية
OAPEC	6.2	6.2	6.2	6.1	6.1	5.9	5.7	5.7	5.4	5.6	الدول الأعضاء في أوابك
Other Arab	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الدول العربية الأخرى
OECD	46.1	46.9	46.6	45.4	45.8	44.8	46.8	45.8	44.1	42.4	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Americas	25.1	25.2	25.3	25.0	24.8	24.3	25.0	24.8	24.4	22.8	الأمريكيتين
Europe	13.6	13.9	14.1	13.4	13.2	13.1	13.9	13.9	12.6	11.9	أوروبا
Asia Pacific	7.4	7.8	7.2	7.0	7.9	7.4	7.8	7.1	7.0	7.7	آسيا/المحيط الهادئ
Non-OECD	53.4	54.3	52.7	52.8	53.6	52.2	53.4	51.9	51.6	51.7	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Middle East & other Asia	22.4	22.6	22.2	22.6	22.3	21.3	21.6	21.1	21.1	21.4	الشرق الأوسط ودول أسبوية أخرى
Africa	4.4	4.6	4.3	4.2	4.5	4.2	4.4	4.1	4.0	4.4	أفريقيا
Latin America	6.4	6.5	6.6	6.4	6.3	6.2	6.3	6.4	6.1	6.2	أمريكا اللاتينية
China	14.8	15.2	14.6	14.4	14.7	15.0	15.4	14.9	15.0	14.1	الصين
Eurasia	4.7	4.8	4.5	4.6	4.9	4.8	5.0	4.7	4.7	4.9	أوراسيا
Other Europe	0.8	0.8	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	0.8	دول أوروبا الأخرى
World	99.6	101.2	99.4	98.2	99.4	97.0	100.3	97.6	95.5	94.1	العالم

* Estimates .

* أرقام تقديرية.

Sources: OAPEC -Economics Department and Oil Industry Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الإدارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية.

الجدول - 8: العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2021 - 2022
Table -8 : World Oil and NGL Supply, 2021-2022
(مليون برميل يوميا - Million b/d)

	* 2022					2021					
	المعدل Average	الربع الرابع Q -IV	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	المعدل Average	الربع الرابع Q -IV	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	
Arab Countries	29.8	30.2	30.5	29.5	29.2	27.4	28.7	28.0	26.6	26.4	الدول العربية
OAPEC	28.7	29.1	29.4	28.4	28.1	26.3	27.6	26.9	25.5	25.3	الدول الأعضاء في أوابك
Other Arab	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الدول العربية الأخرى
OPEC	34.3	34.5	34.8	34.0	33.7	31.6	33.0	32.2	30.8	30.4	الأوبك
Crude Oil	28.9	29.1	29.4	28.6	28.4	26.3	27.7	26.9	25.5	25.2	النفط الخام
NGLs +non conventional Oils	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	سوائل الغاز الطبيعي ونفوط غير تقليدية
OECD	30.7	31.6	30.9	30.2	30.1	29.5	30.4	29.5	29.1	28.6	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Americas	26.7	27.5	27.0	26.3	25.9	25.3	26.1	25.2	25.2	24.1	الأمريكتين
Europe	3.6	3.6	3.5	3.4	3.7	3.8	3.8	3.8	3.5	4.0	أوروبا
Asia Pacific	0.5	0.5	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	آسيا/المحيط الهادئ
Non-OECD	32.5	32.9	32.1	31.9	32.9	32.0	32.2	31.8	31.9	31.7	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Middle East & Other Asia	6.4	6.4	6.3	6.4	6.4	6.4	6.4	6.3	6.5	6.5	الشرق الأوسط ودول آسيوية أخرى
Africa	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.4	1.3	1.3	1.4	1.4	أفريقيا
Latin America	6.3	6.6	6.5	6.2	6.1	5.9	5.8	6.1	6.0	5.9	أمريكا اللاتينية
China	4.5	4.4	4.4	4.5	4.5	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	الصين
Eurasia	13.9	14.1	13.6	13.4	14.4	13.7	14.3	13.6	13.6	13.4	أوراسيا
Other Europe	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	دول أوروبا الأخرى
Processing Gains	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	عوائد التكرير
World	99.9	101.5	100.4	98.5	99.1	95.4	97.9	95.8	93.9	92.9	العالم

* Estimates .

* أرقام تقديرية.

Sources: OAPEC -Economics Department and Oil Industry Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الإدارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية



جدول رقم (9) Table No المخزون النفطي العالمي، في نهاية شهر يناير 2023

Global Oil Inventories. January 2023

(مليون برميل في نهاية الشهر - Month - End in Million bbl)

	التغير عن يناير 2022 Change from January 2022	يناير 2022 Jan-22	التغير عن ديسمبر 2022 Change from December 2022	ديسمبر 2022 Dec-22	يناير 2023 Jan-23	
Americas	55	1454	29	1480	1509	الأمريكتين:
Crude	47	572	35	584	619	نفط خام
Products	8	882	(6)	896	890	منتجات نفطية
Europe	57	876	7	926	933	أوروبا:
Crude	35	297	(3)	335	332	نفط خام
Products	22	579	10	591	601	منتجات نفطية
Asia Pacific	37	324	(2)	363	361	آسيا/المحيط الهادئ:
Crude	28	98	(9)	135	126	نفط خام
Products	9	226	7	228	235	منتجات نفطية
OECD ¹	150	2653	35	2768	2803	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *
Crude	110	967	23	1054	1077	نفط خام
Products	39	1687	11	1715	1726	منتجات نفطية
Non - OECD ¹	313	2926	(3)	3242	3239	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *
Oil at Sea	169	1366	(11)	1546	1535	نفط على متن الناقلات
World Commercial ¹	463	5579	32	6010	6042	المخزون التجاري العالمي *
Strategic Strategic	(273)	1776	(1)	1504	1503	المخزون الاستراتيجي
Total ²	357	8722	19	9060	9079	إجمالي المخزون العالمي **

1) Excludes Oil at Sea.

2) Includes Oil at Sea and strategic reserves.

* لا يشمل النفط على متن الناقلات
** يشمل النفط على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي

Source: Oil Market Intelligence, February 2023 & April 2022

Oil Market Intelligence, February 2023 & April 2022 المصدر



أوابك

منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول

إعلان

جائزة

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبنترول (أوابك) للبحث العلمي لعام 2022

استمراراً لسياسة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبنترول في تشجيع البحث العلمي بتخصيص جائزتين تقديريتين كل سنتين، قيمة الجائزة الأولى تتراوح ما بين سبعة إلى عشرة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 23 الى 32.5 ألف دولار أمريكي)، وقيمة الجائزة الثانية خمسة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 16 ألف دولار أمريكي)، وبناء على قرار المكتب التنفيذي للمنظمة رقم 162/1 بتاريخ 18 آيار/ مايو 2022 فقد تقرر أن يكون مجال البحث العلمي للحصول على جائزة عام 2022 بعنوان:

« تقنيات نزع الكربون في الصناعة البترولية،
والاقتصاد الدائري للكربون »





الجائزة العلمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) لعام 2022
في مجال

تقنيات نزع الكربون في الصناعة البترولية، والاقتصاد الدائري للكربون

(إقرار بالتنازل عن حق طبع ونشر بحث علمي)

أقر أنا الموقع أدناه

بالتنازل لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عن حقوق الطبع والنشر للبحث العلمي المقدم من قبلي تحت عنوان:

في حالة الفوز بإحدى جائزتي المنظمة لعام 2022، وما يترتب عن هذا التنازل للمنظمة من حقوق.

الاسم :

التوقيع :

التاريخ / /